الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد و التجارة
لجنة مراقبة هيئات الضمان

رقم المحفوظات: ٩٦٥ /ل.م.ض./٢٠١٢
بيروت، في ٢٦ نيسان ٢٠١٢

كتاب الى جميع شركات الضمان العاملة في لبنان
حول نطاق العمل (Scope of Work) الخاص بالإفادات المالية

حرصاً على ضمان حسن التنسيق بين اللجنة وشركات الضمان وتفادياً لأي سوء تفاهم قد ينتج عند طلب الشركات لإفادة مالية وفقاً للمذكرة رقم ١/٧/أ.ت تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٢، نود إعلامكم بأنه عند طلب الإفادة وبالأخص للمرة الأولى لسنة مالية معينة، تقوم اللجنة على الأقل بالأمور التالية:

أولاً: التأكد من تقيد الشركة بالحد الأدنى للملاءة وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون تنظيم هيئات الضمان.

ثانياً: التأكد من كفاية رأسمال الشركة وفقاً للمادتين ١٣ و ١٦ من قانون تنظيم هيئات الضمان.

ثالثاً: التأكد من كفاية الضمانات المودعة لدى وزارة الإقتصاد والتجارة ضماناً لتعهدات الشركة الناتجة عن العمليات في فروع الضمان المرخصة وفقاً للمادة ٢٦ من قانون تنظيم هيئات الضمان.

رابعاً: التأكد من توظيف كامل الإحتياطي الفني وفقاً للمادة ٢٥ من قانون تنظيم هيئات الضمان والمرسوم رقم ٢٤٤١ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٩.

خامساً: دراسة كفاية بعض الإحتياطيات الفنية وفقاً للتالي:

- المواد ٢٢،٢٣ و ٢٤ من قانون تنظيم هيئات الضمان.
- المرسوم رقم ٢٤٤٢ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٩
- التعميمان رقم ١٠٠٦/ل.م.ض. تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ ورقم ٥٢٨/ل.م.ض. تاريخ ٢٠١٠/٣/٢٩.

سادساً: التأكد من ان الشركة قد زودت اللجنة بكافة التصاريح المطلوبة ضمن المهل المحددة.

سابعاً: دراسة كفاية مؤونة الديون المشكوك بتحصيلها وفقاً للقرار رقم ١/٢٤٨/أ.ت تاريخ ٢٠٠١/٩/١٣ والقرار رقم ١/٢٠٩/أ.ت تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٣.

ثامناً: التأكد من عدم وجود أي غرامات مستحقة على الشركة.

تاسعاً: متابعة أي تحفظات واردة في تقرير مفوض المراقبة الأساسي للشركة.

عاشراً: التأكد من عدم وجود أي رسم مراقبة مستحق على الشركة.

حادي عشر: دراسة الحجوزات الملقاة على الشركة من قبل الغير ولاسيما الحجوزات التنفيذية.

كما نود التذكير بمضمون التعميم رقم ٢٢٩٦/ل.م.ض تاريخ ٢٠١٠/١٢/١٧ والذي يُطلب بموجبه من شركات الضمان عدم مراجعة اللجنة ببعض المعاملات المرسلة اليها ومنها الإفادة المالية قبل مرور اسبوعين من تاريخ تسجيلها في قلم اللجنة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

رئيس لجنة مراقبة هيئات الضمان

وليـد جنـادري

وزارة الاقتصاد والتجارة
لجنة مراقبة هيئات الضمان